جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى
مركز التدريب والتعليم

مستقبل الهيئة العامة للاستعلامات فى ظل التحول الاقتصادى فى مصر

بحث مقدم
للحصول على درجة الدبلوم فى التخطيط والتنمية
لعام ٢٠٠٦

إعداد الباحثة
هويدا أحمد منير

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
مصطفى أحمد مصطفى

تتقدم الباحثة بأسمى آيات الشكر لكل من ساعدها في إعداد هذا البحث ليخرج على هذا النحو، وتخص بالذكر **د. مصطفى أحمد مصطفى، د. فادية عبد السلام**، وكل الأساتذة الذين قاموا بالتدريس في المرحلة العامة والمرحلة التخصصية وعلى رأسهم د. عزيزة علي عبد الرازق المشرفة على الدبلوم.

كما تتقدم بالشكر لزملائها من هيئة الإستعلامات، وعلى رأسهم زملائها في الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة وفي مقدمتهم **د. إسماعيل عبد الفتاح** الذي وافق على اطلاعها على الخطط الإعلامية وتقارير المتابعة الموجودة بالإدارة، والأستاذ/ **عثمان الأمير** المدير السابق للإدارة، والذي وفر لها معظم الوثائق الأساسية التي اعتمدت عليها في دراستها وساعدها بالنصح والمشورة.

وزميلاتها الأستاذة/ **فايزة** التي ساهمت معها في إعداد جداول البحث، والأستاذة/ **محاسن** التي عاونتها في الحصول على بعض مادة البحث من إدارات هيئة الاستعلامات.

كما تشكر الأستاذ/ **حسام حسن** الذي أمدها بخبرته في تسجيل نشاط الهيئة لمدة خمسون عاما أثناء احتفالها باليوبيل الذهبي ،وزودها ببعض مواد الدراسة.

كما تتقدم بشكر خاص للسيد/ **رئيس الهيئة العامة للاستعلامات** على موافقته على السماح باطلاعها على بعض المعلومات اللازمة للدراسة، كموازنة هيئة الاستعلامات، وإحصاءات العاملين بها.

وتشكر الأستاذة/ **مفيدة** في إدارة الميزانية، والأستاذ/ **حسين زغلول** في إدارة الاحصاء.

كما تتقدم بالشكر للدكتور/ **طه عبد العليم** صاحب أول مشروع في الألفية الجديدة لتطوير هيئة الإستعلامات، وتعتذر الباحثة إن كانت قد خانتها الذاكرة فلم تذكر أسماء آخرين عاونوها.

وتتقدم بشكر خاص لزوجها الأستاذ/ **طارق محمد حسن** صاحب فكرة البحث، وحافزها الدائم للنجاح

الباحثة

هويدا أحمد منير

مقدمة

موضوع الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الوصول إلى رؤية حول دور الإعلام في المجتمع النامي وكيفية أداؤه لهذا الدور في ظل الجدال حول ضرورة إبعاد الدولة عن أجهزة الإعلام، وتفكيك أجهزة الإعلام الحكومية وترك المجال الإعلامي للقطاع الخاص كي تتحقق حرية التعبير لكافة أفراد المجتمع، ولما كانت أجهزة الإعلام في كل دول العالم تشرف عليها هيئات قومية تضم النخبة الفكرية للمجتمع لتضمن قيامها بمسؤوليتها تجاهه، فإن الأمر في مصر يحتاج إلى اتفاق حول تنظيم تلك الهيئة القومية بحيث تقوم بدور في وضع أجندة الأهداف الإعلامية في مواجهة العولمة الثقافية، ولتحقيق الأهداف التنموية.

ففي مواجهة الجانب التجاري الذي يهتم بالجانب الترفيهي علي حساب جوانب التعليم والتثقيف والنوعية، لابد من أجهزة إعلام قومية تحقق:

١- تماسك المجتمع.

٢- الوصول إلى اتفاق عام حول الأهداف القومية.

٣- المساهمة في علاج المشكلات الاجتماعية المعوقة للتنمية، كالأمية، والتسرب من التعليم، وتساهم في التطوير المستمر للكوادر البشرية في مجالات الإعلام، ونشر الثقافة السياسية بين كافة فئات المجتمع.

٤- حماية التراث الثقافي للمجتمع من الضياع، وسوء الاستغلال من خلال توثيق التراث الإعلامي لأجهزة الإعلام المختلفة (سينما – إذاعة – تليفزيون) وإنشاء مكتبة قومية تضمه.

٥- تقوم بمسئوليتها الأساسية في اتاحة المعلومات لكافة افراد المجتمع بأعلى درجة من الشفافية والدقة، وتلك مسئوليات جسيمة لا تستطيع أجهزة الإعلام التجاري توفيرها بصورة كاملة.

ومن ناحية اخرى فالمنتج الإعلامي سلعة اقتصادية تحتاج لتنظيم عمليات استثمارها، وتداولها، ودراسة اسواقها للاستفادة منها في زيادة الدخل القومي، وهو سلعة انتاجية ذات علاقات تشابكية بقطاعات اقتصادية اخرى، كالسياحة، والصناعة، والدراسات في ذلك المجال دراسات نادرة.

طبيعة المشكلة:

تتبلور مشكلة الدراسة في تحديد سيناريوهات مستقبل الهيئة العامة للاستعلامات في ضوء المحددات الموضوعية الآتية:

١- التحول نحو الاقتصاد الحر كسياسة للدولة.

٢- ظروف العولمة وخاصة العولمة الثقافية.

٣- احتياجات التنمية المستدامة.

وفي ضوء محدد ذاتي، وهو ارتفاع الأصوات المطالبة بخصخصة قطاع الإعلام، وتفكيك وزارة الإعلام والاجهزة التابعة لها (اتحاد الاذاعة والتليفزيون – الهيئة العامة للاستعلامات).

وللوصول إلى تحديد مسارات تلك السيناريوهات تم تقويم الوضع الحالي للهيئة العامة للاستعلامات في اطار سياق التطور التاريخي للهيئة، وفي إطار الأهداف المحددة لدورها، ومقارنة ذلك بالأجهزة المماثلة لها في مجتمعات أخرى ،والتي تقوم بأدوار شبيهة لها وتم التوصل إلى ثلاثة سيناريوهات هي:

١- سيناريو امتدادي؛بمعنى استمرار الوضع القائم.

٢- سيناريو تفكيك الهيئة العامة للاستعلامات"وتحويلها لادارة صغيرة للإعلام تتولى الإعلام عن الدولة، وعرض وجهات النظر الحكومية في الداخل والخارج، مثل مكتب العلاقات الصحفية في الولايات المتحدة الامريكية.

٣- سيناريو تطوير هيئة الاستعلامات في المدى المتوسط، كفترة انتقالية يتم السعي فيها لبلورة تصور حول جهاز إعلام تنموي، تكون رسالته دعم التوجهات نحو تنمية المجتمع وفق مفاهيم التنمية الشاملة والتنمية المستدامة، ويقوم بإدارة عمليات التخطيط والمشاركة بوصفها احد الأساليب لإدارة عملية التنمية في ظل منظومة مجتمعية جديدة تفتح الطريق للمشاركة بين هيئات الإعلام الخاصة، والعامة، ومؤسسات المجتمع المدني.

الدراسات السابقة:

تعرضت الدراسة لبعض الدراسات السابقة في مجال بحثها مثل:

١- دراسات تتناول هيئة الاستعلامات،وتمثلت في دراستين مقدمتين إلى قسم الصحافة بكلية الإعلام هما:

أ- الإعلام الحكومي وأثره في الرأي العام – رسالة ماجستير/ ١٩٧٣مقدمة من محيي الدين عبدالحليم حسين،وقد تناولت بالتقويم مراكز الإعلام الداخلي ودورها في عملية التنمية.

ب- الدور المتطور للهيئة العامة للاستعلامات في الإعلام عن سياسة مصر الخارجية في الفترة ما بين ١٩٧٣- ١٩٧٧-رسالة دكتوراه/ ١٩٨٣مقدمة من سها مصطفي فاضل. وعلى الرغم أنه مر على الدراستين ما يقرب من ثلاثين عاما صدرت خلالها ٤ لوائح لهيئة الاستعلامات، وتغير هيكلها التنظيمي اربعة مرات الا ان بعض القضايا والمشكلات اللتان تناولتهما لازالتا مطروحتين حتى الآن.

٢- دراسات تتناول الإعلام التنموي وسياسات الاتصال:

أ- اشكالية الإعلام التنموي في الوطن العربي، د/ عواطف عبد الرحمن.

وتناولت دور الإعلام في التنمية، كما تناولت بالتحليل واقع الإعلامي التنموي في المنطقة العربية ومشكلاته، وقدمت رؤية بديلة للإعلام التنموي.

ب- الإعلام والتنمية الأسس النظرية، الاسهامات العربية، والنماذج التطبيقية- د/ عاطف عدلي العبد.

وتناولت مشكلات التبعية في العالم الثالث، ونظم الإعلام في العالم، ودور الإعلام في التنمية وافردت فصلا للتخطيط الإعلامي في الدول النامية.

ج- سياسات الاتصال في العالم الثالث، د/ ليلى عبدالمجيد

حيث تناولت مفهوم سياسة الاتصال وعلاقتها بالتخطيط الإعلامي كما قدمت نموذج تطبيقي لرسم سياسة اتصالية.

٣- دراسات تتناول مفهوم التنمية:

أ- محاضرات في مفهوم التنمية ومؤشراتها – د/ ابراهيم العيسوي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي:

١- تحليل الوضع الحالي للهيئة العامة للاستعلامات وتقويم دورها كجهاز إعلام حكومي.

٢- السعي لتحديد علاقة الدولة بوسائل الإعلام، ودورها في ضمان قيام هذه الوسائل بدورها المجتمعي،ومسئوليتها الاجتماعية بما لا يضع قيود على حرية التعبير.

٣- الوصول إلى تصور اولي حول نموذج لهيئة إعلام تنموي تقوم بوضع السياسة الإعلامية وتخطط لها.

الإطار النظري للدراسة:

١- **المدخل التاريخي**

تهتم الدراسة بالسياق التاريخي لتطور الهيئة في اطار السياق السياسي، والتطور المجتمعي الذي تمارس دورها فيه.

٢- **المدخل النقدي**

حيث تدرك الدراسة السياق الاجتماعي والثقافي، الذي تتواجد فيه هيئة الاستعلامات، وتحاول بناء رؤية تفاعلية بين واقعها حاليا، وبين ما يمكن ان تكون عليه في ظل سياق اجتماعي يقوم على أسس جديدة.

الإطار المنهجي للدراسة:

إعتمدت الدراسة على **منهج المسح** فقامت بدراسة اللوائح التنظيمية الخاصة بهيئة الاستعلامات، وهياكلها التنظيمية كما قامت بدراسة تقارير المتابعة السنوية، وبعض التقارير الشهرية، والخطط الإعلامية لهيئة الاستعلامات خلال الخمس سنوات الماضية، والوثائق الخاصة بمؤتمرات الإعلام الداخلي لعام ١٩٩٥، ٢٠٠٣.

كما اعتمدت على **المنهج المقارن** لمعرفة التشابه والاختلاف بين هيئة الاستعلامات، كجهاز إعلام حكومي، وأجهزة الإعلام الحكومية في الدول الاخرى.

وكذلك **المنهج التاريخي** حيث استعانت الدراسة بالوثائق الأصلية لهيئة الاستعلامات كقانون انشاء الهيئة، ولوائحها التنظيمية.

أدوات الدراسة:

استخدمت الدراسة أداة تحليل المستوى الثاني في رصد تطور الهيئة العامة للاستعلامات، وتقويم دورها كجهاز إعلام حكومي.

كما أعادت استخدام تراث البحوث السابقة من اجل الوصول إلى تصور مبدئي بشأن إنشاء هيئة إعلام تنموي.

تقسيم فصول الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول تقويم الوضع الحالي للهيئة العامة للاستعلامات.

المبحث الأول: تقويم انجازات الهيئة من خلال أداء قطاعاتها التنظيمية في ضوء أهدافها.

المبحث الثاني مدى ملائمة الهيكل الاداري والإمكانيات البشرية والمادية لتحقيق الأهداف.

الفصل الثاني اتجاهات المستقبل للهيئة العامة للاستعلامات ونموذج مقترح لهيئة إعلام تنموي.

المبحث الأول اتجاهات المستقبل للهيئة العامة للاستعلامات

المبحث الثاني نموذج مقترح لهيئة إعلام تنموي

خاتمة واستنتاجات